

الكلمة في المورث النحوي العربي

- مقارنة لسانية وظيفية -

الأستاذ: ملاوي صلاح الدين

كلية الآداب و العلوم الانسانية

جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)

Résumé:

Cet article traite la conception du mot dans le patrimoine grammatical arabe sous un angle linguistique ; afin d'examiner le degré de validité des critères utilisés pour déterminer ce terme ancien, et de montrer sa régularité dans l'analyse grammaticale des éléments du discours; en tant qu' une donnée linguistique qui occupe une place statique dans le cadre des conceptions linguistiques jusqu' à nos jours, dans le sens où il est l'équivalent thématique de ce que les recherches linguistiques propagent aujourd'hui comme alternatives terminologiques

المخلص :

يعالج هذا المقال مفهوم الكلمة في الموروث النحوي العربي من منظور لساني ؛ قصد معاينة مدى صلاحية المقاييس المعتمدة في ضبط حدود هذا المصطلح العتيق، وبيان مدى مشروعيته في التحليل النحوي لعناصر الخطاب؛ بالنظر إلى كونه معطى لسانيا يتخذ له محلاً قاراً ضمن خارطة المفاهيم اللسانية إلى يوم الناس هذا، من حيث هو مكافئ موضوعي لما تروج له الأبحاث اللسانية اليوم من بدائل مصطلحية.

1. توطئة:

الكلمة - وإن كانت من أكثر المفاهيم التباساً - ما تزال منطوية لسانياً يفرض سلطانه على الأبحاث اللغوية، فكلما همّ الدارسون بإخراجه من حيزّ الدرس اللساني، إلا وتعرّز دوره التركيبي أكثر فأكثر في إرساء ركائز البنية النحوية؛ حيث كان لزاماً على النحويين، في سبيل بناء منظومة نحوية قوية، أن يصرفوا أنظارهم تلقاء الوحدات اللغوية الدنيا لتجزئة الكلام إلى وحدات مرفولوجية ينهض التركيب على أساس التأليف بينها بتوخي معاني النصوص، لتوفية مقاصد المتكلمين من توظيف الحصيصة اللغوية.

ومن يقصّر الذخيرة اللغوية التي تركها اللغويون العرب في هذا الصدد، يجدّ أنهم كانوا - منذ عهد مبكر - أعنى بتجزئ الملفوظ إلى وحداته الدنيا؛ إذ قصدوا إلى المعاني المفردة قبل المعاني المركبة، وحملوا الثانية على الأولى، منطلقين في توصيفهم النظام النحوي العربي من منهج تحليلي لا تركيب، يُعنى بمكونات التركيب أكثر من عنايته بالتركيب نفسه،ⁱⁱ فكانما قصدوا إلى الأجزاء التحليلية بوصفها أصولاً، وحملوا عليها غيرها باعتبارها فروعا.

وليتّم لهم الظفر بهذه الوحدات التي يتسنى عن طريقها دقة التحليل وفعاليتها كان لزاماً أن يعقدوا مفهوم الكلمة على أساس منضبط من الوضوح والشمولية، ليطرّد حده في جميع جزئياته وينعكس.

فهل تحقق هذا الاطراد والانعكاس في مفهوم النحويين العرب لهذا المتصور اللساني؟ وبعبارة أوضح: ما مفهوم الكلمة؟ وما الأسس التي قام عليها وضعه؟ وكيف نظر القدامى إليه؟ وهل أمكنهم أن يحدوه حدّاً جامعاً مانعاً؟ وهل كان هذا الحدّ مسوقاً بمقاييس لغوية، أم كان مجلوباً بمقاييس فلسفية؟ وهل كان لزاماً المصير إلى هذا المعطى اللساني، أم بنا اضطراراً إلى استبداله ببدائل لسانية أخرى أوفر حظاً في اجتلاب التماسك المنهجي وظيفياً؟

2. مفهوم الكلمة:

الكلمة - على أوضاع اللغة - لفظ يطلق على الكلام مجازاً، ومنه قوله (عَلَّ): «كَلَامٌ فِيهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا»ⁱⁱⁱ إشارة إلى: «رَبِّ أَرْجِعُون لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ»^{iv} من باب تسمية الشيء باسم بعضه، كتسمية البيت من الشعر قافية، ولا عبرة لهذا المجاز في أعراف النحاة.

وفي الكلمة ثلاث لغات: كلمة وتُجمع على كلم، وكلمة وتجمع على كلم، وكلمة وتجمع على كلم، وهي لغات في كل ما كان على وزن فعل. فإن كان وسطه حرف حلق، جاز فيه لغة رابعة، نحو: فخذ.

والكلمة -على أوضاع النحويين- مختلف في حدّها اختلافا كبيرا، يقول جلال الدين السيوطي: «وقد اختلفت عباراتهم في حدّ الكلمة اصطلاحاً»،^v ويتأكد هذا الأمر من خلال إلتفاف النظر في مختلف التعريفات التي حدّوها بها هذا المتصور النحوي، والتي تتباين فيما بينها باختلاف جهات إرسال النظر إليه. فلم يوجّه النحاة النظر لتقاءه من زاوية واحدة، وإنما رصدوه وتصيّدوه من جوانب عدّة؛ منها ما يتصل بالتحديد، ومنها ما يتصل بالاشتقاق وبناء الكلمة صوتياً وخطياً ودلالياً. بيد أنّها نظرات متفرقة لم يستقرّ في سبيل تجميعها في سياق واحد يمكن من صياغة نظرية كاملة حول الكلمة، تطرد فيها الحدود وتتعكس.

فمختلف الجوانب المتناولة «لا تظهر في رؤية شاملة أو في نظرية متكاملة، كما لا نجدها مجتمعة في نفس الأثر أو عند نفس المؤلف، لذلك يكون من الضروري تناول هذه الجوانب بالتركيز على الأثر أو الآثار التي عالجتها أكثر من غيرها».^{vi}

ولا جرم أنّ أقدم أثر نحوي يستوقف الباحث كتاب سيبويه (ت180هـ) المعداد -بحق- منطلقاً أساسياً لأغلب التصورات التي تلتها. فمن يرجع البصر كرتين في هذا الأثر يرتدّ إليه بصره خاسئاً حسيماً، فلا يتسنى له الوقوف على كيفية ضبط صاحبه مصطلح الكلمة على نحو قاطع، بالرغم من كثرة دورانه بين تضاعيف الكتاب، وعظيم الاعتماد عليه. ومردّد ذلك -فيما نحسب- إلى أنّ الرعيّل الأول من نحاة العربية كان أرعى لإجراءات التحليل منه إلى بناء أسس التنظير من ضبط للمفاهيم، ووضع للتصورات التي هي أحق بأن تقع في حيّز مشاغل الطبقات الموالية من النحاة.

فلا سبيل -إنّ- إلى درك مفهوم الكلمة وتمحيصه من خلال هذه الوثيقة اللغوية التاريخية التي لا تسعف بالمعطيات النظرية والمنهجية لهذا الموضوع؛ نظراً لكون سيبويه يعدّ «الكلمة... معطى لا جدال فيه بل لعله أمر بديهي ليس في حاجة إلى التعريف بماهيته والتدليل على وجوده».^{vii} لأجل ذلك، لا تراه معنياً بوضع حقيقتها موضع النظر والتحديد، فإنّ المسألة متروكة لمن جاء بعده؛ فهو لاء هم الذين انشغلوا -نسبياً- بتحديد هذا المعطى اللساني، وإقامة الدليل عليه.^{viii}

مع هذا كله، يكون في طوق الباحث المدقق الإمساك بالخيط الرفيع الذي من شأنه أن يهدي -تلوّحاً لا تصرّيحاً- إلى مفهوم سيبويه للمصطلح المشار إليه من خلال قراءات ضمنية فيه، كحرصه على إرداف أصغر الوحدات حجماً بما تقيده من معانٍ، من ذلك قوله: «وكاف الجرّ تجيء للتشبيه... ولام الإضافة ومعناها الملك واستحقاق الشيء... وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط...»^{ix} ومثل هذا الاقتران يتجلى -أيضاً- في «الكتاب»، حينما طفق سيبويه يستعرض أصناف الكلمات العربية بالاعتماد على عدد الحروف في باب معقود لبيان «عدّة ما يكون عليه الكلم»،^x يتضح من خلاله أنّ الكلمة لا ينضبط حدّها برعاية حجمها ؛ إذ منها ما يتكوّن من حرف لقوله: «وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد»،^{xi} ومن حرفين لقوله: «ثمّ الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين»،^{xii} وأنّ ما كان منها على حرف واحد يتعذر انفصاله بنفسه، مع عدم طعن هذا التعذر في حقيقة وجوده، وإن كان المبرد (ت285هـ) يعتلّ لذلك من جهة التناقض مع مبدأ الابتداء بمتحرك والوقوف على ساكن بقوله: «فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد. ولا يجوز لحرف أن يفصل بنفسه، لأنّه لا يمكنك أن تبدئي إلا بمتحرك، ولا تقف على ساكن. فلو قال لك قائل: اللفظ بحرف، لقد كان سألَكَ أن تحيل، لأنك إذا ابتدأت به ابتدأت متحركاً، وإذا وقفت عليه وقفت ساكناً، فقد قال: اجعل الحرف ساكناً متحركاً في حال».^{xiii}

فلا ريب -إذن- في تبلور مفهوم هذا المصطلح في فكر سيبويه، بالرغم من عدم حدّه له، وإلا لما تسنى له توظيفه البتّة ؛ إذ لا يعقل أن يبنّي الباحث تصوراً شاملاً لمسائل النحو وأبوابه دونما معرفة كافية بالمنطلقات التي أسّسَ على بنيانها تصوّره، بل إنّنا لنذهب إلى أبعد من هذا، فنأنس إلى القول بتبلور هذا المفهوم من قبل لدى أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، وإلا لما تسنى أن يضع معجم «العين». فمن الواضح أنّ الكلمة في مصنفه هذا يتعيّن مفهومها مقترناً بعدد الحروف التي تتكوّن منها،^{xiv} وهذا ما يوحى به منهجه في التصنيف.

لكن لا يخفى على ذي نظر أنّ مثل هذا التناول ليس له أن يرسم حدّاً شاملاً لهذه المادة تتفصل به عمّا سواها باعتبارها وحدة التحليل الدنيا. فلا مناص من البحث عن معايير موضوعية أخرى أكثر دقة تعتمد في التحليل، لضبط مفهوم موحد للكلمة في الموروث النحوي.

فمن العجب بمكان أن تظلَّ الكلمة إجراء تحليلياً معتمداً دون أن يُمَحَّص مفهومها خلال القرون الأربعة الأولى، ولا سيما أنَّ القرنين الثالث والرابع الهجريين شهدا انتشار العلل، وكثرة الجدل، وطغيان الفكر المنطقي والتجريد الفلسفي.

فأول ما يُعرض ملتبساً بهذه المادة يعود إلى القرن الخامس الهجري ؛ إذ عرَّف الزمخشري (ت538هـ) الكلمة في «مفصله» بقوله: «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع».^{xv} ومثل هذا الحد يتردد في كافية ابن الحاجب (ت646هـ)، لقوله: «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد».^{xvi} ويتضح من خلال النظر إلى هذين الحدين المتطابقين انعقادهما على شرطين: **إفراد المعنى**: ويقاس باللفظ الحامل له، لما ينجز عنه من قابلية للتأويل واختلاف فيه. وشأن هذا ألا يمكن من الوصول إلى نتائج موضوعية يطمئن إليها الجميع، فلا يعتبر اللفظ كلمة ما لم تتعذر تجزئته على أساس من الربط بين كل جزء منه بجزء من المعنى. وآية ذلك قول ابن يعيش (ت643هـ) في «شرح المفصل»: «واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره من حيث هو جزء له».^{xvii} فلا اعتداد عنده بالمركب من الكلمات، مثل: برق نحره، وتأبط شراً، وشاب قرناها ؛ لأنها «...من التسمية بالجملة... لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى».^{xviii}

الوضع والقصد: أي الدلالة على معنى بمقتضى من المواضع والاصطلاح، فلا عبرة بما كانت دلالاته بالطبع، «كقول النائم «أخ»... وكذلك قوله عند السعال «أخ»... فهذه ألفاظ، لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها، ولا يقال لها كلم، لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح».^{xix} وتبدو أهمية المواضع في الأعلام المركبة كعبد الله، فهي مع قابليتها للتجزئة ليس معدودا الجزء منها في عداد الكلمات، لفقدانه شرط القصدية.

فلا شك أن تطبيق المقياس الدلالي يستوجب أن كل كلمة مكونة - مبدئياً - من لفظ واحد ذي معنى واحد. بيد أن هذا الاقتضاء يصطدم بواقع اللغة لمحدودية الكلمات التي تستجيب لهذا المبدأ^{xx} ؛ لذا أضاف بعض النحاة مقياساً صوتياً خطياً، يتمثل في عدم احتساب الوحدات غير المستقلة كلمات ؛ مما يدعو إلى نطقها كوحدة صوتية، ورسمها كوحدة خطية. فهذا ابن مالك يعرف الكلمة بقوله: «الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً وتقديراً، أو منوي معه كذلك».^{xxi} وقريب من هذا المفهوم قول جلال الدين السيوطي

(ت911هـ) في حدّ الكلمة: «قول مفرد مستقل أو منويّ معه»^{xxii} وكذا قول الفاكهي (ت972هـ) في حدّ الكلمة: «قول مفرد مستقل»^{xxiii}.

ويعتدّ رضي الدين الاستراباذي (ت686هـ) -أيضاً- بهذا المقياس؛ فيجعل الكلمات المتضمنة ألف الاثنين وواو الجمع وياء النسبة وئاء التأنيت بمثابة كلمة واحدة،^{xxiv} مع أنهما -لديه- كلمتان في الأصل، تمثل كل واحدة منهما جزء لفظ يقابل جزءاً من المعنى، ويتدّرّد هذا المعنى في قوله: «فجميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة»^{xxv}. بينما لا يتردّد ابن يعيش في الإقرار بكون أداة التعريف والمعرّف في نحو: «الرجل» و«الغلام» كلمتان لا كلمة واحدة، وهما من جهة النطق لفظاً واحدة، «واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره من حيث هو جزء له»^{xxvi}.

وإنّ الاستراباذي ليخطو في سبيل التمييز بين عناصر ما يبدو كلمة واحدة أبعد من هذا الحدّ، فيمضي إلى معاملة الحركات الإعرابية معاملة حروف المضارعة وياء النسبة ونحو ذلك، يقول: «وكذلك الحركات الإعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن أول أجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب إليه نحو نمريّ وعلويّ ووشويّ ونحو ذلك فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب إليه وصارتا من تمام بنية الكلمة»^{xxvii}.

ومن الوجهة بمكان التساؤل عن حكم الألفاظ المفيدة لأكثر من معنى في سبيل تمحيص مفهوم الكلمة، مثل لفظ الماضي المسند إلى الغائب المفرد ومجموع التكسير واسم الفاعل واسم المفعول والتصغير. فلم لا نقرّ بوجود كلمتين في الفعل الماضي على غرار الفعل المضارع مثلاً؟ وكذلك شأن جموع التكسير وأسماء الفاعلين والمفعولين، فإمكانية تعيين المعنيين واردة، بل وإمكانية تعيين اللفظيين الحاملين لهما أيضاً.

الظاهر أنّ الرضيّ لا ينكر هذه الفرضية، إلّا أنّه لا يستأنس بصحة النتائج؛ إذ لا يستقيم لديه عدّ الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب جزءاً منه.^{xxviii} فهنا يتدخّل مفهوم التعقب لديه، فيفيد تقييد تفسير اللفظ المركب، لقوله: «هو ما يدل جزؤه على جزء معناه وأحد الجزئين متعقب للآخر»^{xxix}؛ فاللفظة -وإن أفادت أكثر من معنى- لا تعدّ كلمة ما لم يتأت تفكيكها إلى متتاليات نطقية وسمعية، يقابل كل جزء منها جزءاً من المعنى، فالاعتداد هنا بالفصل العملي لا بالفصل النظري.

صفوة القول ومحصول الحديث أن مفهوم الكلمة في التراث العربي أقرب صلة مع الفارق طبعا - إلى ما يسمّى اللفاظم باعتبارها وحدة التحليل الدنيا المفيدة التي ليس دونها ما هو أصغر، منها إلى المفهوم العادي المستعمل في نحو اللغات الغربية، مثل: (MOT) الفرنسية، و (WORD) الإنجليزية، و (WORT) الألمانية، و (PAROLA) الإيطالية، و (PALABRA) الإسبانية، و (SLOVO) الروسية؛ إذ الكلمة، عند النحاة العرب، لفظ لا يدل جزء منه على جزء من معناه، وأحد الجزئين متعقب للآخر. وسبيل هذا المفهوم أن يقطع بتفاعل كل من اللفظ والمعنى في رسم حدود الكلمة في الدرس النحوي العربي.

3. موقع الكلمة ضمن خارطة المفاهيم اللسانية:

دأبت طائفة من اللسانيين على التشكيك في قيمة المصطلح التراثي «الكلمة»، ومدى صلاحيته في التحليل، فما انفكوا يراجعونه سعيا إلى إقامة البديل المصطلحي؛ نظرا لما ينجر عنه من التباس مرده إلى تعدّد زوايا النظر إلى متصوره معجميا ودلاليا وتركيبيا.^{xxx} فضلا عن الصعوبة الناجمة عن الخلط بين المنطوق والمكتوب^{xxxi}، ولا سيما أن الكلمة تكاد تكون في التحديدات الغربية^{xxxii} أثرا من آثار الكتابة، تتحدد غالبا بالفضاء الممتد «بين بياضين، أو بين بياض وفاصلة عليا، أو بالعكس»^{xxxiii}، مما جعل مارتنّي (MARTINET) مدفوعا ضمن الممارسة اللسانية إلى استعاضتها بـ «اللفظ» في سياق تقسيم الملفوظ؛ ذلك أن «ما ندعوه كلمة هو، على الأغلب، وبتعابير وظيفانية، مونيم وحيد أو مصحوب بكيفياته (أي بمحدداته التي لا يمكن تحديدها) وبميزات وظيفية»^{xxxiv}، أو قل إنه: «يدل على جزء من السلسلة المنطوقة أو من النص المكتوب يتميز بإمكانية فصله عن سياقه بنطقه منعزلا أو بفصله بفراغ عن عناصر النص الأخرى وبإمكانية منحه دلالة أو وظيفة خاصة»^{xxxv}. فإذا كان بالإمكان -حسب مارتنّي- إيجاد تعريف لمصطلح الكلمة إن تعلق الأمر بلسان معين، فإن من الصعوبة بمكان القيام بهذه المهمة إن تعلق الأمر باللسن مختلفة.^{xxxvi} وعلى ضوء ذلك يرى أن مفهوم سيلام (SYLLEMME)^{xxxvii} هو المصطلح الوحيد الذي يسمح بإعادة إدراج مفهوم الكلمة في التحليل الوظيفي، مع التنبيه إلى أنه لا يجد أية جدوى في الاسترجاع،^{xxxviii} يقول في هذا الصدد: «يمكننا ... أن نتساءل إذا ما كان مرغوبا حقا أن نحاول استعادة «الكلمة»، وحتى أن نحمل المصطلحية الألسنية عنصرا جديدا السيلام، تظهر سابقته في كتاب «القواعد الوظيفية الفرنسية» أن باستطاعتنا أن نعفي أنفسنا من متصور «الكلمة». من

جهتي، سأسعى لاستبقائه، بصورة تربوية حتى لو لم يستخدم في تقديم الألسن^{xxxix}. ويقول في موضع آخر: «فلا مصلحة في أن نضع بين اللفظ واللفظ التام الأدنى الذي هو الجملة وحدة قاسرة من ضمن الوحدات التي ينتمي إليها كل جزء من اللفظ»^{xl}.

ويرى أحد الباحثين العرب في السياق ذاته - أن لا مندوحة لنا من الأخذ بأحد أمرين: إما الأخذ بمصطلح الوحدة الدلالية ؛ لأنه أقرب من غيره إلى المفاهيم اللسانية، وإما الإبقاء على مصطلح الكلمة مؤقتاً مع ضرورة إشراجه دلالة جديدة تساوي مدلول مصطلح الوحدة الدلالية^{xli}.

هكذا، ظلت الكلمة موضع ارتياب لدى اللسانيين، فتتأدى جلهم إلى ضرورة طردها من حظيرة اللسانيات، بل وقع المؤتمر العالمي للسانيات المنعقد سنة 1984 على شهادة دفنها^{xlii}. فكان أن استبدلت بمصطلح الوحدة الدلالية المنشعب إلى مصطلحي العجم (LXEME) والصيغ (MORPHEME).

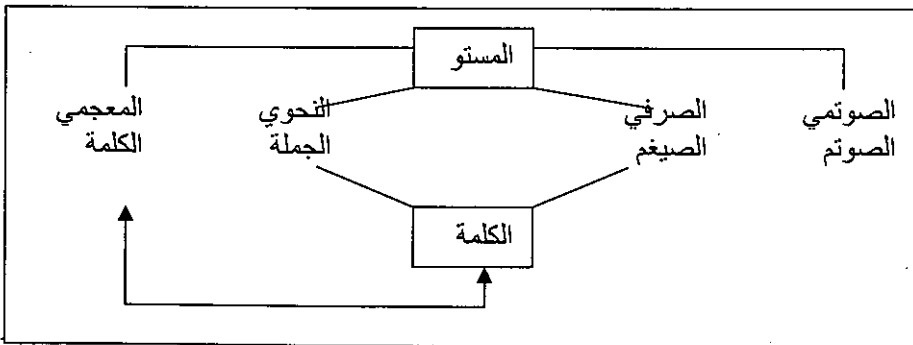
غير أن توقيع شهادة الوفاة لم يمنع طائفة من اللسانيين من قبل، ومن وبعده - من السعي الدؤوب لتعريف الكلمة ؛ إذ يقترح برنيي (M.PERNIER) أن تعرف بكونها « أصغر وحدة قابلة أن تقوم بدور في تأليف الجملة »^{xliii} ويعرفها كارل-ديتر بونتج بقوله: «الكلمة في الحقيقة هي وحدة مجردة تتحقق في صيغ مختلفة للكلمة»^{xliiv}. ويعرفها ستيفن أولمان بأنها « أصغر وحدة ذات معنى في اللغة والكلام »^{xliv}، هذا، مع إقراره بصعوبة تعريف الكلمة تعريفاً جامعاً مانعاً؛ إذ هي من جملة المصطلحات التي يصعب تعريفها، وإن كان يسهل التعرف عليها^{xlvi}. ويعرفها ل.ر. بالمار على جهة كونها « أصغر وحدة كلامية قادرة على القيام بدور نطق تام »^{xlvii}.

ويعرفها مايي (MEILLET) بقوله: «تحدد الكلمة بالجمع بين معنى ما ومجموعة ما من الأصوات القابلة لاستعمال نحوي ما»^{xlviii}. ويعرفها زاريتسكي (ZARETSKI) - منطلقاً من المنطوق عوض المكتوب - بأنها «جزء من الكلام المنطوق قابل للفصل بينه وبين ما يجاوره، إلا أنه هو نفسه غير قابل للتجزئة. أما إذا كان قابلاً للتجزئة فهو أكثر من كلمة. وأما إذا كان غير قابل للفصل فهو أقل من كلمة. والتجزئة تعني استبدال الأجزاء أو دمج كلمات أخرى بينها»^{xlix}. ويعرف تمام حسان الكلمة العربية بأنها «صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرّد، أو تحذف، أو تحشى، أو يغير موضعها، أو

يستبدل بها غيرها، في السياق، وترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائدⁱ. وجميع هذه التعريفات تتضمن، على الرغم من اختلاف المقاييس المرجوع إليها صوتيا وخطيا ودلاليا وتركيبيا، إقرارا بمصطلح الكلمة، واحتفاء به.

تظل الكلمة، على الرغم من إشكالاتها، مصطلحا قائما غير مدفوع، فهي وإن أخرجت كرها من الدراسات اللسانية، فما لبثت أن عادت تفرض سلطانها بقوة في كثير من الأبحاث، ولاسيما أن ما استبدلت به ليس بأوفر حظ منها في تحقيق الوضوح والانسجام. فسواء أوقع الاختيار على الكلمة أم لم يقع، فليس لأحد اليوم أن يجروا على عدّها مفهوما غير لساني يجب طرده من خارطة المفاهيم اللسانية. فمن كان سبيله هذا، فلا ريب أنه قد جرّ واسعا، وحظر مباحا، فلا يكون برأيه اعتداد ؛ إذ ليس ما تثيره المصطلحات النحوية من إشكالات بحائل دون اعتمادها في البحث. فلو جعل ذلك فيصلا، لكانت جميعا عرضة للمحاكمة، بل والمخاصمة أيضا ؛ ألم تر أن كثيرا من المفاهيم اللسانية الرائجة كالصوت والمقطع والجملة مثار اختلاف الآراء والحدود بين الباحثين؟! فمن العسف العصف بها لمجرد ما تنطوي عليه من إشكالات. فتظل أزمة اللسانيات في جميع مراحلها هي ضبط التعريفات الدقيقة، يقول كرامسكي (J.KRAMSKY) في هذا الصدد: «لو رمنا تعريف الكلمة لبدا هذا المفهوم اللساني الشديد الرواج... يتحدى أيّ تعريف. وإن كثيرا من المفاهيم المشابهة في اللسانيات تمتنع عن كل تعريف مضبوط. وبناء عليه يمكن القول: إن اللسانيات ما تنفك تواجه التعريفات»ⁱⁱ.

فالنظر إلى الكلمة -إذن- يراها باسطة جناحيها بين الجملة والصيغ، مما يؤهلها للانتماء إلى مستويات لسانية مختلفة؛ فهي، وإن كانت من مشمولات المعجم باستحقاق، تتخذ لها موقعا قارّا بين علم الصرف وعلم التركيب، فهي الجسر الرابط بينهما، طبقا لما تظهره الخطاطة التالية:ⁱⁱⁱ



ويضع عبد الرحمن الحاج صالح الكلمة عند العرب على مدرج المستوى الثالث من مستويات التحليل الستة الآتية:ⁱⁱⁱ

المستوى 6	الحديث أو الخطاب
المستوى 5	أبنية الكلام أو البنى التركيبية
المستوى 4	اللفظات (ج لفظة)
المستوى 3	الكلم أو الكلمات
المستوى 2	الدوال
المستوى 1	الحروف
المستوى صفر 0	الصفات المميزة للأصوات

يدفعنا هذا التشخيص إلى عدّ الكلمة وحدة لسانية دالة، غير أنها ليست الصغرى، لوجود الصيغ أدنى منها. فلا مناص من قبولها «باعتبارها أصغر وحدة دالة قابلة للإفراد، مما يجعلها وحدة دلالية غير قابلة للتقسيم».^{iv} فلا شك أنّ الكلمة إذا ما أريد تمحيصها بعناية لا بدّ من الإشارة إلى أنها تكون إما معجمية مظنتها المعجم، وإما تركيبية مظنتها النحو، كما توضحه الخطاطة الآتية:

الكلمة

تركيبة (وظيفية) معجمية

وأية سلك لا يخرجها عن كونها من جملة القرائن الموكول إليها تحقيق عمليتي الإفهام والفهم، وإن كان المنصوص عليه في كتب النحو إنما هو المعنى الوظيفي الذي يندر أن ينصّ عليه المعجم، ويتميّز بمحدودية ألفاظه، كما الحال مع الضمائر والإشارات والموصولات وحروف المعاني من: عطف، وإضافة، وشرط، وقسم، ونحو ذلك.^{iv}

وأما المعنى المعجمي، فعلى خلاف قسيمه، تظل قائمته مفتوحة، وتدلّ على الأشياء والأحداث ولا شك أن المعنيين معا يسهمان في الكشف عن المعنى الذي تدلّ عليه الكلمة. وإذا أردنا أن نحقق مفهوم الكلمة وندققه، ولاسيما في نظام اللغة العربية، فالسبيل المثلى أن نزاوج بين فكر النحاة من جهة، وما يقوله اللسانيون اليوم من جهة أخرى، بما من شأنه أن يخلع على

الكلمة العربية رداء لسانيا قوامه الإفادة من الدراسات التراثية والمعاصرة على حدٍّ سواء.

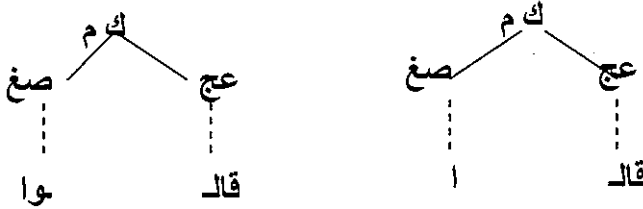
ولعل أول الإجراءات -بالإضافة إلى التفريق بين العجم (عج) والصيغ (صغ) - هي ضرورة التمييز بين الكلمة المفردة والكلمة المركبة، فضلا عن الاعتداد بالمقياسين: الدلالي والصوتي في ضرب واحد من الجمع. فحقيق بنا أن نفرق بين الكلمة المفردة (ك) والكلمة المركبة (ك م) على أساس كون الأولى صنفا قائما على اعتبار «أن يدل مجموع اللفظ على معنى، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره من حيث هو جزء له»،^{vi} ويطابق هذا الصنف مفهوم اللفاظ الحرة عند مارتن، والتي تتحدد بأنها «النقطة من الخطاب حيث يتطابق معنى، واختلاف شكلي كي يؤلفا وحدة معنى لا يمكن تحليلها إلى وحدات معنى أصغر». ^{vii} فأما إذا دل جزؤه على شيء من معناه، أو على غيره من حيث هو جزء له، فهو كلمة مركبة؛ إما من عجمين، أو من صيغتين، أو من عجم وصيغ، أو أكثر من ذلك. فالكلمة المركبة -كما يتضح- هي ما يدل جزؤها على جزء معناها، وأحد الجزئين متعقب للآخر، على حدّ عبارة الرضي،^{viii} وتوافق ما يدعوه مارتن بالموثبات الانضمامية أو المركبة.^{ix} فلتنصير الكلمة مفردة أو مركبة يجب أن يستدل على ذلك بجعل الأفراد أو التركيب صفة للفظ لا للمعنى وحده^x، فلا عبرة بما لم يكن مصحوبا من المعاني المركبة باختلاف شكلي البتة؛ لأن الاختلاف الشكلي هو الذي يؤمّن الاختلاف في المعنى، أو كما يقول مارتن: «ولن يكون في مقدورنا أن نسد قيمة لغوية إلى اختلاف في المعنى لا يصاحب باختلاف في الشكل، ذلك أن هذا الاختلاف في المعنى لن يمكن إدراكه، ومن ثمّ تبليغه».^{xi}

وفي ضوء هذا التفريق يمكن تحليل الكلمات التي أوردها الرضي في سياق تحقيقه مفهوم الكلمة على ما يجيء ذكره:

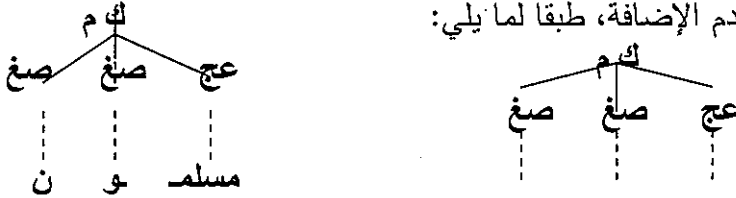
فأما الكلمات المسوقة، فهي التالية: قالوا-مسلمان- مسلمون- بصري- الفعل المضارع- قائمة- التثوين- لام التعريف- ألف التأنيث- الحركة الإعرابية- الفعل الماضي (ضرب)- أسد- المصغر- رجال- مساجد- ضارب- مضروب- مضرب.

يحظى قسم عريض من هذه الكلمات بكونه مركبا، بينما لا يزيد قسمه الآخر عن كونه مجرد كلمة واحدة تفتقد مبدأ التعقب، فلا يتأتى تقطيعها إلى متتاليات نطقية وسمعية على خلاف عناصر القسم الأول. يتمثل القسم الأول في كل من:

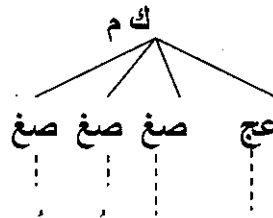
الفعلين الماضيين المسندين إلى ألف المثني «قالا»، وواو الجماعة «قالوا»، فكلاهما كلمة مركبة من: عجم يدل على الحدث الفعلي، وصيغم يدل على النوع والعدد، كما يتضح من المشجرين التاليين:



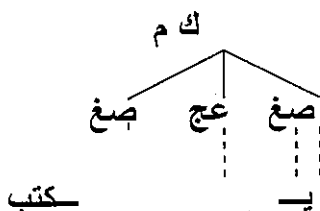
2. المثني «مسلمان»، وجمع المذكر السالم «مسلمون»؛ إذ لا يخرج المركبان الاسميان عن كونهما كلمة مركبة من: عجم دال على الحدث الوصفي، وصيغمين؛ أحدهما علامة على العدد والإعراب، وثانيهما دليل على عدم الإضافة، طبقاً لما يلي:



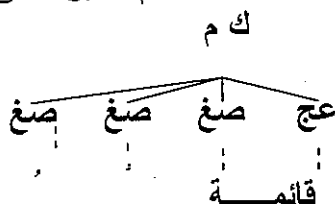
3. الاسم المنسوب «بصري»، وهو عبارة عن كلمة مركبة من أربع كلمات مفردة: 1عج+3صغ؛ فأما الوحدة المعجمية، فدالة على شيء حسي «البصرة»، وأما الصياغم الثلاثة الأخرى، فموزعة على النحو التالي: الصيغم الأول علم نسبة، والصيغم الثاني علم إعراب، والصيغم الثالث علم تنكير، وفاقاً لما يلي:



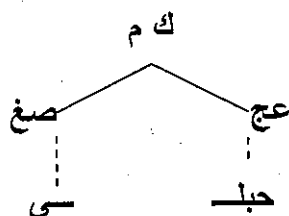
4. الفعل المضارع نحو «يكتب»، وهو عبارة عن كلمة مركبة من: صغ دال على حال الفاعل، وعج دال على حدث فعلي، وصغ آخر دال على الحالة الإعرابية، كما هو مبين في الشكل الآتي:



5. الاسم الذي لحقته تاء التأنيث كما في «قائمة»، فهو عبارة عن مركب اسمي قوامه ائتلاف بين عجم حدثي وصفي، وثلاثة صياغم؛ أولها دليل تأنيث، وثانيها علامة إعراب، وثالثها علم تكثير، على النحو التالي:



6. الاسم الذي لحقته ألف التأنيث كما في «حُبلى»، فهو في عداد الكلمات المركبة من: عج+صغ. وقد عالج سيوييه هذا المثال في «كتابه»، فأقرَّ كون ألف التأنيث كلمة تجري مجرى تاء التأنيث بقوله: «وإنما هي كلمة كهاء التأنيث». ^{ixii} ويساق المثال في الشكل الآتي:



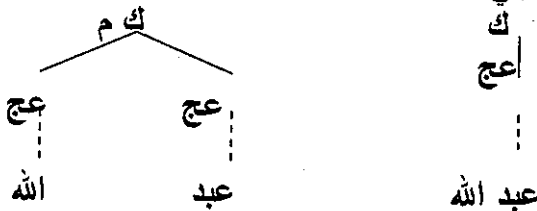
ومما نحن فيه -أيضا- الألف التي تزداد بعد الضمير، فهي علم على التأنيث، فقد جاء في «سر صناعة الإعراب» ما يعزِّز ذلك، يقول ابن جني: «ومن ذلك زيادتها بعد هاء الضمير علامة للتأنيث، وذلك نحو: رأيتها، ومررت بها، فالاسم هو الهاء، وأما الألف فزيدت علما للتأنيث». ^{ixiii} ومن شأن ذلك أن يدفع إلى عدِّ الحركة القصيرة التي تعاقب الضمير في حال التذكير كلمة هي الأخرى، يجاء بها علما للتذكير. فأما الضمير، فالهاء ساكنة، دون أن تعاقبها الحركة قصيرة كانت أم طويلة كما يلي:

7. الاسم المعرف باللام نحو «الغلام»، فهو كلمة مركبة من: صغ يصغ ك م
التعريف، وعج دال على شيء حسي، وصغ ثان علامة إعراب، وفاقا طباقا لما يلي:



أما أمثلة القسم الثاني، فسبيلها أن لا تزيد عن كونها مجرد كلمات مفردة، حتى وإن دل فيها الوزن الطارئ -مثلا- على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة ونحوه ؛ ذلك أن الجزأين (المادة والوزن) في هذا القسم مسموعان معا، خلاف مشمولات القسم الأول، حيث يقوم الجزآن على مفهوم المعاقبة.

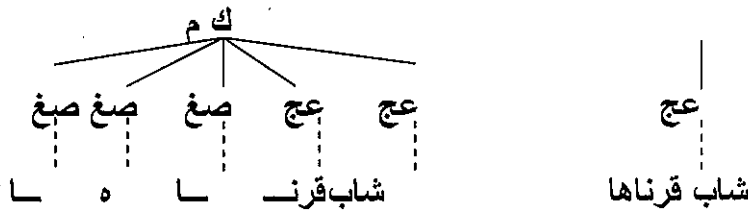
ومما تجب ملاحظته في هذا المساق أن للقصد أهمية بالغة، فهو حكم فيصل في تحديد طبيعة الكلمة العربية من حيث الإفراد والتركيب ؛ فالمفوض الواحد يمكن أن يجعل كلمة مفردة أو كلمتين باعتبارين، والمحدد لذلك إنما قصد المتكلم وحده، فإن أراد أن يجري لفظة «عبد الله» -مثلا- مجرى الاسم الواحد بأن يحملها على العلمية، فلن تعدو كونها كلمة مفردة لفقدائها الدلالة إذا روم تجزئتها إلى عناصر أدنى. بينما إذا أريد بها الدلالة على تخصيص العبودية لله (ﷻ) بأن يُحمل التركيب على قيد الإضافة، فاللفظ كلمتان لا كلمة واحدة. ويمكن سوق تحليل المثالين، حال إغفال الحركة الإعرابية، كما يلي:



وكذلك شأن الأسماء المحمولة على الحكاية، مثل: شاب قرناها، وبرق نحره، وتأبط شرا، وما أشبه. فإن جعلت أعلاما على الذوات، فهي

كلمة مفردة لا تتجزأ إلى وحدات دالة، وإن سيقّت على سبيل الأصل ؛ أي على جهة الإسناد الأصلي، فهي تركيب تام من حشد من الكلمات ؛ إذ ائتلف فيه عجمان ؛ أحدهما حديثي، والآخر حسيّ، وثلاثة صياغم ؛ أحدها دليل على العدد والإعراب، والآخر دليل إحالة، ويمثله الضمير، والأخير علم التانيث، ويمثله ألف الضمير المعدود ضمن الوحدات الدوال وظيفياً. وتوضيح ذلك فيما يلي:

ك



ومما نحن فيه أن يسمى شخص ما بـ «قالا»، فإن هذه الكلمة المركبة من العجم والصيغم تسلب مفهوم التركيب، وتصير مجرد كلمة مفردة، تنزل منزلة الاسم الواحد. ونلمس صور هذا النمط من الكلمات في باب عقده سيبويه لهذا الغرض، عنوانه بـ «هذا باب الشبطين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس»^{lxiv} ساق فيه جملة من الكلمات المركبة لفظاً لا معنى، والتي هي بمثابة الشيء الواحد والاسم الواحد كحضر موت، وبعلبك، وخمسة عشر، وحيص بيص، والخازباز أو الخزباز (ذباب أو داء)، ونحو ذلك.^{lxv}

4. الخلاصة:

يبدو، مما سبق، أن متصور الكلمة في المنظومة النحوية العربية يجد له موضع قدم ضمن خارطة المفاهيم اللسانية، فهو أقرب وصلاً إلى مفهوم اللفظ، واللفظ المركب في المصطلحية المارتنية، وهو الشيء الذي يبعث على ضرورة إبقائه أداة فعالة ضمن خارطة أدوات التحليل الوظيفي، واحتسابه مفتاحاً مدخولاً مهماً من جملة مفاتيحه التي تعين على بيان كيفية انتظام البنية النحوية

الهوامش

- ⁱ لتعدد زوايا النظر إلى هذا المتصور اللساني معجميا ودلاليا وتركيبيا.
- ⁱⁱ ينظر: تَمَام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ-1998م، ط3، ص17.
- ⁱⁱⁱ المؤمنون/100.
- ^{iv} المؤمنون/99، 100.
- ^v جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ-1987م، ط2، 4/1.
- ^{vi} الطيب البكوش وصالح الماجري، في الكلمة، سلسلة معالم الحداثة، دار الجنوب للنشر، تونس، (د.ت)، ص17.
- ^{vii} عبد القادر المهيري، «مفهوم الكلمة في النحو العربي»، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب، ع23، 1984، ص34.
- ^{viii} عبد القادر المهيري، من الكلمة إلى الجملة (بحث في منهج النحاة)، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، (د.ت)، ص40، 41.
- ^{ix} سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ط1، 217/4.
- ^x ينظر: نفسه، 216/4.
- ^{xi} نفسه.
- ^{xii} نفسه، 219/4.
- ^{xiii} المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، 36/1.
- ^{xiv} ينظر: عبد القادر المهيري، «مفهوم الكلمة في النحو العربي»، مجلة حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب، ع23، 1984م، ص33.
- ^{xv} الزمخشري، المفصل في علم اللغة، قدّم له وراجعاه وعلّق عليه محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، 1410هـ-1990م، ط1، ص15.
- ^{xvi} رضي الدين الاسترأبادي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ-1995م، 2/1.
- ^{xvii} ابن يعيش، شرح المفصل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، بيروت-لبنان، 1422هـ-2001م، ط1، 71/1.
- ^{xviii} نفسه.
- ^{xix} نفسه.
- ^{xx} ينظر: في الكلمة، ص24.

xxi ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ-1967م، ص3.

xxii همع الهوامع، 4/1.

xxiii جمال الدين الفاكهي، شرح الحدود النحوية، حققه وقّده محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1417هـ-1996م، ط1، ص65، 66.

xxiv ينظر: شرح الكافية، 5/1.

xxv نفسه.

xxvi شرح المفصل، 71/1.

xxvii شرح الكافية، 5/1.

xxviii نفسه، 6/1.

xxix نفسه.

xxx A.ROSETTI, LE MOT: ESQUISSE D'UN THEORIE GENERALE, SOCIETE ROUMAINE DE LINGUISTIQUE (S.R.L), COPENHAGUE, BUCAREST, 1947, 2^e EDITION, P23.

xxxi كثيرا ما يقوم تعريف الكلمة على أساس من الرسم، حيث يراعى ما يفصل بينها وبين غيرها من فضاء، ومثل هذا التحديد لا يتماشى مع مشاغل اللسانيين الموجهة إلى دراسة المنطوق. ينظر: من الكلمة إلى الجملة، ص39.

xxxii الاعتداد بالرسم الإملائي نهج يترأى في الحدود الغربية للكلمة. أما الحدود العربية، فعلى خلاف ذلك، تتبنى على المنطوق، فتجعل الكلمة إما قولاً مفرداً أو لفظاً مفرداً.

xxxiii أندري مارتني، وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1416هـ-1996م، ط1، ص223.

xxxiv نفسه، ص100.

xxxv أندري مارتني، «LE MOT»، ضمن كتاب: في الكلمة، ص31.

xxxvi ينظر: نفسه.

xxxvii فالسيلم عبارة عن «نواة مصحوبة بكيفياتها، وعند الاقتضاء برابط: ففي التركيب avec ses très lourdes valises نعتبر avec ses valises سيلاً». نفسه، ص218.

xxxviii ينظر: نفسه، ص210، 241.

xxxix نفسه، ص227.

xl أندري مارتني، «LE MOT»، ضمن كتاب: في الكلمة، ص48.

xli ينظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق-سورية ودار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، 1416هـ-1996م، ص148.

xlii ينظر: عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في اللسانيات الحديثة، سلسلة بحوث ودراسات، قرطاج للنشر والتوزيع، تونس، 2007م، ط1، ص64.

xliii M.PERGNIER, LE MOT, COLL. LINGUISTIQUE NOUVELLE, ED.,PUF, PARIS, 1986, P102.

xliv كارل-ديتر بوننتج، المدخل إلى علم اللغة، ترجمة وتعليق سعيد حسن البحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 1424هـ-2003م، ط1، ص110.